



ORIGINAL RESEARCH PAPER

The Role of International Law in Protecting Journalists During Wars and Armed Conflicts

Mostafa Fazaeli ^{*1}, Ruaa Mohammed²

Keywords:

Protection of Journalists, International Humanitarian Law, Gaza, Armed Conflicts, Freedom of the Press.

Abstract

This study addresses the problem of inadequate legal protection for journalists during armed conflicts, given the increasing number of serious violations they face, despite their crucial role in reporting events and documenting abuses. The study is based on the premise that the current international legal framework, particularly the Geneva Conventions and their Additional Protocols, does not provide effective guarantees for the protection of journalists in high-risk conflict environments. The study employs a descriptive-analytical approach, reviewing international legal texts, analyzing the protection mechanisms established by international humanitarian law, and linking them to their practical application in conflict zones. The study concludes that the theoretical protection afforded to journalists under international humanitarian law does not translate into practical protection due to the absence of binding mechanisms to ensure the implementation of the rules and hold violators accountable, thus leaving journalists more vulnerable during armed conflicts.

1* Supervisor, Faculty of Law, University of Qom, Qom, Iran.

2 PhD Student, Faculty of Law, University of Qom, Qom, Iran.

Please Cite This Article As: Fazaeli, M & Mohammed, R (2026). "The Role of International Law in Protecting Journalists During Wars and Armed Conflicts". *Interdisciplinary Legal Research*, 7(4): 133-161.



This is an open access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution (CC BY 4.0)

مقاله بحثیه

(الصفحه ١٣٣-١٤١)

دور القانون الدولي في حماية الصحفيين أثناء الحروب والنزاعات المسلحة

مصطفى فضائلي*^١، رؤى محمد^٢

١. استاذ المشرف، كلية القانون، جامعه قم، قم، ايران.

٢. طالب دكتوراه، كلية القانون، جامعه قم، قم، ايران.

المخلص

تتناول هذه الدراسة مشكلة ضعف الحماية القانونية الممنوحة للصحفيين أثناء النزاعات المسلحة في ظل تزايد الانتهاكات الجسيمة التي يتعرضون لها، رغم أهمية دورهم في نقل الوقائع وتوثيق التجاوزات، وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الإطار القانوني الدولي الحالي، خاصة اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية، لا يوفر ضماناً فعلياً لحماية الصحفيين في بيئات النزاع عالية الخطورة، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة النصوص القانونية الدولية، وتحليل آليات الحماية التي أقرها القانون الدولي الإنساني، وربطها بالتطبيقات العملية في مناطق النزاعات. وخلصت الدراسة إلى نتيجة رئيسية مفادها أن: الحماية النظرية المقررة للصحفيين في القانون الدولي الإنساني لا تتحول في الواقع إلى حماية عملية، بسبب غياب آليات إلزامية تضمن تنفيذ القواعد ومحاكمة الأطراف المنتهكة، مما يجعل الصحفيين أكثر عرضة للخطر أثناء النزاعات المسلحة.

الكلمات المفتاحية: حماية الصحفيين، القانون الدولي الإنساني، غزة، النزاعات المسلحة، حرية الصحافة

المقدمه

يعد موضوع حماية الصحفيين أثناء الحروب والنزاعات المسلحة من القضايا الهامة، نظرا لدور الإعلام في نقل الأحداث وتطورها وتأثيرها على الرأي العام، لا سيما في ظل النزاعات المسلحة، وتبرز أهمية الإعلام في كشف الممارسات التي تشكل انتهاكا للقانون الدولي، وبخاصة أثناء الحروب حيث تتحول هذه الانتهاكات في كثير من الأحيان إلى جرائم حرب، وغالبا ما يكون الصحفي هدفا لأي طرف يسعى إلى إخفاء الحقيقة، مما يجعله عرضة للتهديد المستمر أثناء تغطيته للأحداث، سواء كانت نزاعات مسلحة أو حروب تنتهك فيها القوانين الدولية والقواعد الإنسانية، كما قد يتعرض الصحفيون للاعتقال أو سوء المعاملة أو التعذيب من قبل الجهات التي يغطون أخبارها، ومن هنا تبرز الحاجة للتدخل القانوني لضمان حماية الصحفيين ووسائل الإعلام أثناء النزاعات المسلحة، سواء الدولية أو الداخلية، وأيضا في أوقات السلم من أي تجاوزات من القوات الأمنية المحلية.

تلعب الصحافة دورا أساسيا في نقل الحقائق، لا سيما أثناء النزاعات المسلحة، كونها تكشف الانتهاكات وتوثق الجرائم وتنقل الأحداث مباشرة، وفي ظل الهجمات المستمرة على غزة، برز الصحفيون في فضح الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين، حيث وثقوا المجازر اليومية، مما عرضهم لمخاطر مباشرة، وهو ما يشكل خرقا صريحا للقانون الإنساني الدولي الذي يضمن حمايتهم ومنع استهدافهم.

تنص اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ على وجوب حماية الصحفيين بصفتهم مدنيين، ما لم يشاركوا مباشرة في القتال، مع ضمان سلامتهم أثناء النزاعات المسلحة، كما تشدد القاعدة رقم ٣٤ في الدراسة العرفية للجنة الدولية للصليب الأحمر على ضرورة احترام الصحفيين المدنيين وحمايتهم أثناء أداء مهامهم، شريطة عدم تدخلهم في الأعمال العدائية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذا الموضوع في البحث عن أفضل الطرق لحماية الصحفيين أثناء الحروب والنزاعات المسلحة، خاصة في ظل المخاطر المتزايدة التي يواجهونها اليوم، فالتطور الكبير في وسائل الاتصال يتيح نقل الأحداث مباشرة من ساحات النزاع، وكشف الانتهاكات والجرائم المرتكبة، ما يساهم في تحريك الرأي العام الدولي ضد الجناة، ويحفز المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات لوقف الانتهاكات ومعاقبة مرتكبيها.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على الفئات المختلفة من الصحفيين المستحقين للحماية بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني.
2. تحليل أوجه القصور والنواقص في القواعد والمعايير الدولية المتعلقة بحماية الصحفيين.
3. دراسة الإجراءات التي ينظمها القانون الدولي الإنساني لضمان سلامة الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة.
4. توضيح الوضع القانوني للصحفيين وحقوقهم خلال أوقات النزاع المسلح.

5. بيان مسؤولية الدول والأطراف المتحاربة عن الانتهاكات الموجهة ضد الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة.

إشكالية الدراسة:

تتركز إشكالية البحث حول تزايد الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون أثناء النزاعات المسلحة وتأثير ذلك على قدرتهم على أداء مهامهم، إضافة إلى الحاجة لتحديد الوسائل الفعالة لحمايتهم، وتهدف الدراسة إلى الإجابة على السؤال الرئيس: **كيف يكفل القانون الدولي حماية الصحفيين أثناء الحروب والنزاعات المسلحة؟**، ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي الفئات المختلفة للصحفيين التي يستحق القانون الدولي الإنساني حمايتهم؟
2. ما أبرز أوجه القصور في القواعد الدولية المتعلقة بحماية الصحفيين والتي تحتاج إلى تعزيز؟
3. كيف يحدد الوضع القانوني للصحفيين خلال النزاعات المسلحة؟
4. ما مسؤولية الدول والأفراد تجاه الانتهاكات التي ترتكب ضد الصحفيين أثناء النزاعات؟

منهج الدراسة:

يعتمد منهج الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال فحص وتحليل نصوص القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية، إلى جانب دراسة النصوص والمواد القانونية الأخرى ذات الصلة بموضوع البحث.

المبحث الأول

مفهوم الصحفيون والنزاعات المسلحة

رغم وجود العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تكفل حماية حقوق الإنسان وتفرض عقوبات على الدول المخالفة، والقواعد الخاصة بالقانون الإنساني الدولي التي تهدف إلى حماية الأفراد خلال النزاعات المسلحة، إلا أن الانتهاكات لم تتوقف، ويظهر ذلك بوضوح في فلسطين، حيث تستمر قوات الاحتلال في انتهاك هذه القوانين، ويظل الصحفيون عرضة للاستهداف المباشر وقتل بعضهم تحت ذرائع تعرف بالأخطاء العسكرية.

يؤثر تزايد الاعتداءات على الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة بشكل مباشر على قدرتهم في أداء مهامهم ونقل الحقائق بدقة، ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المبحث مفهوم الصحافة في مناطق النزاع، وذلك لتوضيح طبيعة الصحافة وشرعيتها في مثل هذه السياقات، ثم دراسة مفهوم النزاعات المسلحة والمخاطر المرتبطة بالتغطية الإعلامية، بالإضافة إلى الهجمات المتعمدة على الصحفيين، وذلك من خلال المطالبين التاليين:

المطلب الأول: مفهوم الصحافة بمناطق النزاعات المسلحة.

لا يوجد تعريف جامع مانع للصحافة، فبينما يراها بعض الباحثين حرفة قائمة على مهارات عملية، ينظر إليها آخرون كفن له أدواته الخاصة، إلا أن الغالبية تتفق على كونها رسالة بالدرجة الأولى. فالصحافة بوصفها مهنة تشمل إصدار الصحف الدورية وما يرتبط بها من تحرير وإخراج وإدارة وإعلان وتصوير وغيرها من الجوانب الفنية والإدارية.

كما يمكن اعتبارها فنا يقوم على تسجيل الأحداث بدقة، والتفاعل مع تطلعات الرأي العام وتوجيهه، فضلا عن دورها في نقل الأخبار والتعبير عن قضايا الجمهور، حتى غدت بمثابة مرآة تعكس واقع المجتمع وأفكاره وتوجهاته.

تعد الصحافة مهنة ونشاطا إعلاميا يركز على جمع الأخبار والآراء والتحقق من صحتها قبل عرضها على الجمهور عبر وسائل متعددة، سواء كانت مرئية أو مسموعة أو مكتوبة. وتشمل مهامها تقديم المعلومات، والتثقيف، والترفيه، والتفسير، والإقناع، مع تغطية مجالات مختلفة مثل السياسة، والاقتصاد، والشؤون الاجتماعية، وغيرها.

الفرع الأول: تعريف الصحافة

يعرف الصحفي بأنه: كل شخص يحاول الحصول على معلومات للصحافة أو الإذاعة أو التلفزيون أو التعليق على هذه المعلومات أو استخدامها أو أي مراسل أو محقق صحفي أو مصور فوتوغرافي أو سينمائي أو مساعدة الفني في التصوير أو الإذاعة أو التلفزيون الذي يقوم عادة بمثل هذه الأنشطة بوصفها مهنته الأساسية .

لفهم وضع الصحفي في مناطق النزاع المسلح، ينبغي أولا: الوقوف على طبيعة الحماية التي أقرتها له المواثيق والاتفاقيات الدولية، وقد فرق القانون الدولي في هذا الإطار بين فئتين أساسيتين من الصحفيين: الصحفيون المستقلون الذين يمارسون عملهم بشكل حر، والصحفيون أو المراسلون المرتبطون بالمؤسسات العسكرية.

أولا: الصحفيين المستقلين:

الصحفيون المستقلون هم من يمارسون عملهم بعيدا عن القوات المسلحة للأطراف المتحاربة، ولا يعتبرون جزءا من النزاع القائم. ويصنف القانون الدولي هؤلاء الصحفيين كمدينين، وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام (١٩٤٩) والبروتوكولين الإضافيين لعام (١٩٧٧)، إضافة إلى قرارات مجلس الأمن رقم (١٧٣٨) لسنة (٢٠٠٦) ورقم (٢٢٢٢) لسنة (٢٠١٥)، ويعرف الصحفي المستقل بأنه كل مراسل أو مخبر صحفي أو مصور فوتوغرافي، بالإضافة إلى مساعديه الفنيين في المجالات السينمائية والإذاعية والتلفزيونية، الذين يمارسون هذا النشاط بشكل مستمر بوصفه مهنتهم الأساسية .

١ - كريمة مزور، دور المنظمات الدولية الإعلامية في حماية الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة، رسالة دكتوراه، جامعة العربي، المهدي - أم البواقي، 2017 - 2016، ص.3.

٢ - المادة 2/أ من مشروع "اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حماية الصحفيين المنخرطين في مهام مهنية خطيرة في مناطق النزاع" الأول من أغسطس ١٩٧٥ .

كذلك: انظر كريمة مزور، دور المنظمات الدولية الإعلامية في حماية الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة، المرجع السابق ص 10 .

تعمل هذه الفئة عادة في مناطق النزاعات المسلحة بصورة مستقلة، دون أن ترافق القوات العسكرية لأي طرف، ووفقا للمادة (٧٩) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، يصنف الصحفيون المستقلون ضمن فئة المدنيين، ومن ثم فإنهم يتمتعون بالحماية المقررة للمدنيين بموجب القواعد والمواثيق الدولية ذات الصلة .^١

وفقا للمادة (٧٩)، تخضع القواعد والإجراءات أيضا للصحفيين العاملين في مناطق النزاع، ويجب على الأطراف المتحاربة التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنيين، إذ يحظر استهداف المدنيين وفق القانون الدولي. وبناء عليه، يعامل الصحفي المستقل كمديني يتمتع بالحماية القانونية .

ثانيا: المراسلون العسكريون:

ويطلق عليه المراسل الحربي، وهو الصحفي أو المذيع الذي يغطي الأخبار العسكرية والمعارك لصحيفة معينة أو راديو أو تلفزيون ، وهذا النوع من الصحافة يتعرض إلى المخاطر التي قد تصل إلى القتل أو الإصابة .^٢

المراسل الحربي هو موظف إعلامي يوفد إلى مناطق العمليات العسكرية أثناء النزاع المسلح لنقل الأحداث والوقائع مباشرة، ويعرف بأنه الشخص المكلف من قبل الصحف، أو المجلات أو وكالات الأنباء أو القنوات الإذاعية والتلفزيونية أو أي مؤسسة إعلامية أخرى بالتواجد في ميادين القتال، وتزويدها بتقارير ورسائل إخبارية قصيرة تتناول سير المعارك والظروف الميدانية المرتبطة بها .

ويختلف المراسلون الحربيون عن الصحفيين العسكريين الذين يعدون جزءا من القوات المسلحة، ويدخلون في تشكيلها، ويؤدون عملهم في الدعاية الحربية والحرب النفسية، والتي من شأنها رفع معنويات جنودهم، وإضعاف معنويات خصومهم، والصحفيون من هذه الفئة لا يتمتعون بأية حماية من تلك التي يتمتع بها باقي الصحفيين، بل تطبق عليهم الأحكام ذاتها التي تطبق على أفراد القوات المسلحة، باعتبارهم مقاتلين مكلفين بالإعلام الحربي.

تنص المادة (١٣) من اتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧ على أن الأشخاص الذين يرافقون الجيش دون أن يكونوا جزءا منه، مثل المراسلين الصحفيين، يعاملون كأسرى حرب عند وقوعهم في الأسر، بشرط حملهم تصريحاً من السلطة العسكرية التي كانوا يرافقونها .

الفرع الثاني: مشروعية عمل الصحفي في مناطق النزاعات المسلحة

يعد الحق في الوصول إلى المعلومات والتعبير عن الرأي وممارسة النقد من الحقوق الأساسية للإنسان، ويأتي العمل الصحفي ضمن هذا الإطار، باعتباره نشاطا يلتزم بواجبات ومسؤوليات مهنية مستمدة من هذه الحقوق العامة المكفولة لجميع الأفراد.

^١ - Reporters Without Border, Handbook for Journalists (Paris: UNESCO, 2007), p. 94

^٢ - علاء الدين حويي: حماية الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير بسكرة، 2020 - 2019، ص 24 .

^٣ - فارس جميل أبو خليل، وسائط الإعلام بين الكبت وحرية التعبير، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠١١، ص ٢٠٨.

^٤ - د/ محمود محمد الجواهري، المراسل الحربي، دار المعارف، الإسكندرية، 1985، ص 16 .

^٥ - المادة ١٣ من اتفاقية لاهاي الرابعة.

يفرق القانون الدولي الإنساني بين أنواع الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة، بحيث يعتبر المراسل الحربي صحفياً معتمداً يرافق القوات المسلحة دون أن يكون جزءاً منها، وفي حال وقوعهم في الأسر، يحصلون على الحماية المقررة لأسرى الحرب مع احتفاظهم بالصفة المدنية، أما الصحفيون الآخرون الذين يعملون في مناطق النزاع دون مرافقة القوات المسلحة، فيعاملون كمدينين ويتمتعون بالحماية المنصوص عليها في القانون الدولي، بما يشمل حظر استهدافهم أو مهاجمتهم، شريطة عدم قيامهم بأفعال تسقط هذه الحماية عنهم .

يتمتع الصحفي، كغيره من الأفراد، بمجموعة من الحقوق الأساسية المكفولة دولياً، بما في ذلك الحق في الحياة والحماية من التعذيب أو المعاملة القاسية أو المهينة، إضافة إلى ضمان حرية الرأي والتعبير وحمايته من الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي .

وترتبط حرية الصحافة ارتباطاً وثيقاً بحرية الرأي والتعبير، وهي حق أصيل أكد عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ في مادته (١٩)، التي جاء فيها ما نصه: " لكل شخص الحق في حرية التعبير والرأي، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون التقييد بالحدود الجغرافية" .

كما يعترف العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ في مادته (١٩) بحق كل فرد في تكوين آرائه بحرية، وفي التعبير عنها ونقلها للآخرين، بما يشمل الحصول على المعلومات والأفكار المختلفة، عبر أي وسيلة يختارها، سواء كانت مكتوبة أو مطبوعة أو بأي شكل فني آخر .

كما تكفل المواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية حرية الرأي والتعبير والصحافة، من بينها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، التي أكدت على حق الأفراد في التعبير وتلقي المعلومات وتبادلها داخل الدولة أو عبر حدودها، مع السماح بفرض قيود مشروعة محدودة، مثل ضرورة الحصول على ترخيص في حالات معينة .

يشدد إعلان اليونسكو لعام ١٩٧٨ على أن حرية الرأي والتعبير والإعلام جزء أساسي من حقوق الإنسان، وتسهم في تعزيز السلام والتفاهم بين الشعوب، وبالمثل تنص المادة (١٣) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام ١٩٦٩ على عدم إخضاع هذه الحريات للرقابة المسبقة، مع إمكانية فرض مسؤولية لاحقة وفق القانون، بما يحقق التوازن بين حماية الحقوق والحريات من جهة، وضمان الأمن القومي والنظام العام والصحة والأخلاق العامة من جهة أخرى .

١ - وسائل الإعلام والقانون الدولي الإنساني، موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

http://www.icrc.org/web/eng/siteeng0.nsf/htmlall/section_ihl_media_and_ihl

2- La protection des journalistes dans les situations de conflit armé Centre d'étude de droit militaire et de droit de la guerre Journée d'étude du 22 octobre 2012.

٣ - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٢/١٢/١٩٤٨ المادة ١٩ .

٤ - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ١٦ /ديسمبر 1966 ، المادة 19 منه .

٥ - الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، لسنة ١٩٥٠، المادة ١٠ .

٦ - الاتفاقية الأمريكية لحماية حقوق الإنسان، سنة ١٩٦٩، المادة ١٣ .

وقد أولت اليونسكو اهتماما كبيرا بدعم حرية الرأي والصحافة والإعلام، وتعزيز تداول المعلومات على المستوى العالمي عبر مختلف الوسائل، وفي هذا السياق، صدر في نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٦ مشروع الإعلان العالمي لحماية الصحفيين، جدد المشروع التأكيد على المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي ذات الصلة، باعتبارها أساسا لاحترام حقوق الإنسان وحرياته، كما أبرز أهمية التعاون بين المؤسسات الدولية والمنظمات الإعلامية لتعزيز حرية الإعلام، وتوفير بيئة آمنة تمكن الصحفيين من أداء مهامهم باستقلالية ودون تدخلات غير مشروعة.

يشير المشروع إلى أن التهديدات التي تواجه الصحفيين نتيجة النزاعات أو الأزمات لا تعفي الدول من مسؤولياتها في حمايتهم وفق القوانين الدولية، كما يؤكد المشروع على أهمية الالتزام بالمبادئ الواردة في بعض الوثائق الإقليمية، مثل توصيات فيلنيوس بشأن سلامة الصحفيين، والتوصيات الصادرة عن المؤتمرات الدولية التي تناولت حماية الإعلاميين وحرية الصحافة أثناء النزاعات .

وقد جدد مشروع الإعلان العالمي لحماية الصحفيين، الذي انعقد في الدوحة عام (٢٠١٦)، التأكيد على حق حرية التعبير وضرورة ممارسته دون قيود. كما دعا المؤسسات الإعلامية إلى توعية الصحفيين بحقوقهم وواجباتهم، وتوفير الحماية الجسدية والنفسية لهم، والالتزام بالمعايير المهنية، إضافة إلى تقديم الدعم المالي للصحفيين في حال تعرضهم للقتل أو السجن، وكذلك لأسرهم بعد وفاتهم .

المطلب الثاني: مفهوم النزاعات المسلحة ومخاطر التغطية الصحفية

تحدد المعاهدات الدولية، بما في ذلك اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها، النزاعات المسلحة وفق معايير تحدد الأطراف المشاركة وحدودها الزمانية والمكانية، وبناء على ذلك، يميز القانون الدولي بين نوعين رئيسيين: النزاعات المسلحة الدولية، التي تقع بين دولتين أو أكثر، والنزاعات المسلحة غير الدولية، التي تنشأ داخل الدولة بين الحكومة وجماعات مسلحة غير حكومية أو بين هذه الجماعات نفسها. كما يمكن أن يتغير تصنيف النزاع من داخلي إلى دولي أو العكس حسب تدخل أو انسحاب الأطراف المؤثرة.

يواجه مراسلو الحرب اليوم العديد من التحديات، بما في ذلك المخاطر على سلامتهم الشخصية وتلبية احتياجاتهم المادية الأساسية، بالإضافة إلى العمل ضمن بيئة معلوماتية معقدة، ويزر ذلك بوضوح في غزة، حيث تعرض العديد من الصحفيين والمراسلين للقتل والإصابات أثناء أداء مهامهم.

وبناء على ذلك، سوف نتناول من خلال هذا المطلب، مفهوم النزاعات المسلحة ومخاطر التغطية الصحفية أثناءها، ثم نتناول المحجور المتعمد على الصحفيين، من خلال الفرعين التاليين:

١ - مشروع الإعلان العالمي لحماية الصحفيين لعام 2016

٢ - الصحافة في المناطق الساخنة تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا المنشور على موقعها في ٣ أيار ٢٠١٤، الموقع الإلكتروني: www.aohr.org.uk.

٣ - انعقد في العاصمة القطرية الدوحة بتاريخ ١٩ مارس ٢٠١٦ مشروع الإعلان العالمي لحماية الصحفيين، والذي عُرف باسم "إعلان الدوحة لحماية الصحفيين"، بحضور نخبة من الإعلاميين والحقوقيين وممثلي المنظمات الدولية ذات الصلة، ويعد هذا الإعلان ثمرة تعاون مشترك بين المعهد الدولي للصحافة، وشبكة الجزيرة الإعلامية، والمعهد الدولي لسلامة مراسلي الأخبار في المناطق الخطرة، إلى جانب مبادرة الإعلام الأفريقي ومركز حماية وحرية الصحفيين.

الفرع الأول

مفهوم النزاعات المسلحة ومخاطر التغطية الصحفية أثناءها

يشمل القانون الدولي الإنساني مجموعة من الاتفاقيات التي تنظم سير الأعمال العدائية وأساليب ووسائل القتال، ومن أبرزها قانون لاهاي، الذي يحتوي على قواعد عدة لإدارة العمليات العسكرية، ويفرق هذا القانون بين النزاعات المسلحة الدولية والحروب الأهلية، حيث تنشأ الأخيرة غالباً نتيجة انقسامات داخلية وفشل في احترام القوانين الوطنية، وعلى رأسها الدساتير، وتؤدي مثل هذه النزاعات إلى معاناة شديدة للسكان، وانعدام الخدمات الأساسية، وعمليات نزوح قسري، فضلاً عن تدمير البنى التحتية وظهور جماعات مسلحة وانتشار العنف ضد المدنيين، وفي مثل هذه السياقات قد يتعرض الصحفيون وراصدو حقوق الإنسان لمخاطر متزايدة، إذ ينظر إليهم أحياناً باعتبارهم منحازين أو داعمين لأحد أطراف النزاع.

يفصل القانون الدولي الإنساني بين نوعين رئيسيين من النزاعات المسلحة: الدولية وغير الدولية، وسيتم عرض هذين النوعين وتوضيحهما، يلي ذلك بيان المخاطر المحتملة التي قد تواجه التغطية الصحفية في سياق هذه النزاعات.

أولاً: النزاعات المسلحة الدولية:

في البداية، تجدر الإشارة إلى أن الصحفيين يتمتعون بالحماية أثناء النزاعات المسلحة الدولية، ويقصد بهذه النزاعات تلك التي تنشأ بين دولتين أو أكثر ويجري فيها استخدام القوة المسلحة، كما يشمل المفهوم أيضاً حروب التحرر التي تخوضها الشعوب في مواجهة السيطرة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي .

تخضع النزاعات المسلحة الدولية لأحكام اتفاقيات جنيف لعام (١٩٤٩) والبروتوكول الإضافي الأول لعام (1977) ، وتشمل بشكل أساسي الحروب المعلنة بين الدول، أما نزاعات الجماعات المسلحة أو العصابات، فلا تعتبر دولية، حتى لو تجاوزت حدود الدولة، إلا إذا أعلنت القيادة السياسية رسمياً وجود حرب أو نزاع مع دولة أخرى. وقد تناولت اتفاقية لاهاي لعام (١٨٩٩) هذا الموضوع، وأكدت عليه اتفاقية لاهاي الثالثة لعام (١٩٠٧) بشأن بدء العمليات العدائية، حيث نصت المادة الأولى على أن "جميع الدول المتعاقدة تعترف بعدم جواز بدء العمليات العدائية دون إنذار مسبق وصريح، سواء على شكل إعلان حرب يوضح الأسباب، أو إنذار أخير مع إعلان مشروط للحرب"

وتصنف معظم منازعات الحدود ضمن النزاعات الدولية القانونية، حيث تتركز على تفسير وتطبيق السند القانوني الذي يحدد خط الحدود محل النزاع، كما توجد منازعات قانونية أخرى تتعلق بتفسير بعض أحكام القانون الدولي أو بالتحقق من أحداث قد تشكل خرقاً للالتزامات الدولية، أو لتحديد التعويض المناسب عن هذه الانتهاكات.

١ - الفقرة الرابعة من المادة الأولى من البروتوكول الاختياري الأول عام ١٩٧٧.

٢ - د/ جويلي سعيد سالم، تنفيذ القانون الدولي الإنساني، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ٢٨.

٣ - د/ زايد علي زايد الغواري، حماية الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، مصر، العدد ٨٠ لسنة ٢٠٢٢م، ص ٤١١.

ثانيا: النزاعات المسلحة غير الدولية:

بالنسبة للنزاعات المسلحة غير الدولية فقد صار في الوقت الحالي لها أثرا بالغاً على المستوى الدولي يضاهي نظيره على المستوى الداخلي والإقليمي ، وذلك بعد التطورات العلمية الهائلة على مستوى الاتصالات والمواصلات ، وفي إطار ما يعرف بالقرية الكونية وكذلك المصالح الاجتماعية والاقتصادية ، التي تجمع دول العالم صغيرها مع كبيرها ، والتي تمثل أهمية بالغة ، فلا يجوز القول بأن هناك دولة ما تستطيع أن تعزل نفسها عنها . لذلك كان لابد من إخضاع تلك النزاعات إلى قدر من التنظيم الدولي ، لما لها من انعكاسات عالمية وإن كانت تعد في الأساس نزاعات داخلية .

تعرف النزاعات المسلحة غير الدولية بأنها تلك المواجهات ذات الطابع الجماعي، والتي تتسم بحد أدنى من التنظيم، بغض النظر عن مدتها، وقد تصل في بعض الحالات إلى سيطرة الجماعات المتمردة على جزء من إقليم الدولة .

وتعرف النزاعات المسلحة غير الدولية أيضاً بأنها: هي الصراعات التي تنشأ داخل حدود الدولة، وتشمل المواجهات بين الحكومة وجماعات مسلحة غير حكومية مثل الثوار أو المتمردين .

تمثل اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ نقطة محورية في تطبيق القواعد الدولية على النزاعات المسلحة الداخلية، ويأتي ذلك من خلال المادة الثالثة المشتركة في الاتفاقيات الأربع ، ومثل هذا المؤتمر الدبلوماسي بداية جهود المجتمع الدولي لتنظيم النزاعات غير الدولية من خلال سن قواعد قابلة للتطبيق عليها، ومع ذلك، لم تحدد المادة الثالثة بشكل واضح معنى هذا النوع من النزاعات، مما ترك المجال واسعاً للتأويل عند تطبيق أحكامها.

وسعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى وضع معايير موضوعية تسهم في صياغة تعريف أكثر دقة للنزاعات المسلحة ذات الطابع غير الدولي، بحيث يمكن إخضاعها لأحكام اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩. وقد لخصت هذه المعايير في الآتي :

1. أن تكون لدى الجماعة المتمردة قوة عسكرية منظمة، وهيكل قيادي يتحمل المسؤولية عن تصرفاتها، وتبسط سيطرتها على جزء من الإقليم مع إمكانية الالتزام بأحكام اتفاقيات جنيف الأربع.
2. أن تجد الحكومة الشرعية نفسها مضطرة لاستخدام قواتها المسلحة النظامية للتصدي لتلك الجماعات.
3. أن يعترف للمتمردين بصفة المحاربين، أو أن يعلنوا هم أنفسهم أنهم في حالة حرب.
4. أن يدرج النزاع على جدول أعمال مجلس الأمن أو الجمعية العامة باعتباره تهديداً للسلم والأمن الدوليين أو كعمل عدوان.

١ - د/مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي ، الإسكندرية دار الكتب القانونية للنشر، ٢٠٠٨م، ص ٥٨.

٢ - مالك عباس جثيوم، التنظيم القانوني للنزاعات المسلحة غير الدولية، رسالة ماجستير، كلية القانون جامعة بابل، ٢٠١٢م، ص ١٥.

٣ - المادة ١/١ من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق لاتفاقيات جنيف سنة ١٩٧٧.

٤ - المادة الثالثة المشتركة هي نص مكرر موجود في الاتفاقيات الأربع لجنيف لعام (١٩٤٩)، حيث ورد بنفس الصياغة والمضمون في الاتفاقية الأولى، والثانية، والثالثة، والرابعة.

٥ - د/ عامر الزمالي، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني، منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، ١٩٩٧، ص ٣٢.

5. أن يتسم تنظيم المتمردين ببعض سمات الدولة، غير أن المؤتمر الدبلوماسي لم ينجح في التوصل إلى تعريف جامع للنزاع المسلح غير الدولي .

ثالثاً: أخطار التغطية الصحفية أثناء النزاعات المسلحة:

تواجه الصحفيون في مناطق النزاعات المسلحة مخاطر كثيرة ، وخاصة مع ازدياد عدد الصحفيين في تلك المناطق ، ويمكن القول أن الصحافة المرتبطة بتلك النزاعات تعد عملاً خطيراً ، لذا تحتاج إلى درجة عالية من الجاهزية والاستعداد ، حيث أن العديد من الصراعات المسلحة تنشب عادة بشكل غير متوقع ، حيث أنه يصعب التكهّن أو التنبأ بها ومتى ستحدث ، ولا يعرف الصحفي من أين سيبدأ التغطية لتلك الصراعات ، وهنا تكون الميزة للصحفيين العاملين في وسائل الإعلام الكبرى التي يمكنها أن توفر الوسائل الفنية المساعدة للصحفيين ، وكيفية توصيل معدات التصوير إلى أماكن النزاع .

تعد المخاطر التي يواجهها الصحفيون في مناطق النزاعات المسلحة والأماكن شديدة الخطورة أمراً طبيعياً ومتوقعاً، إذ يتعرض العديد منهم للقتل أو الإصابات المختلفة أثناء تغطية الأحداث، وقد يحدث ذلك نتيجة استهداف مباشر من أحد أطراف النزاع، أو بسبب تبادل إطلاق النار، كما قد يكونون عرضة لاعتداءات متعمدة أو لأعمال تهريب وتخويف.

وتعد احتمالات الخطر في مهنة الصحافة في مناطق النزاع المسلح، غير مقتصرة على القتل والإصابات، بل أن الخطر قد يمتد ليشمل أعمال الإعتداء الأخرى مثل السجن والتعذيب، فعندما يتعرض الإعلاميون للقتل والتنكيل والإبعاد عن ساحة الأحداث، فإن هذا يعني أن أهوال ومجازر ترتكب، ويريد مرتكبها إخفائها عن الرأي العام داخل المنطقة وخارجها، وهو ما يحدث الآن في قطاع غزة، إذ أن الإمعان الإسرائيلي في الإبادة والتدمير الذي يستهدف ٢,٣ مليون مواطن في غزة، وهذا يتوافق مع إفلات المجرمين ومرتكبي تلك الجرائم من المساءلة والعقاب، وخاصة بالنظر إلى موقف الدول الداعمة للكيان المحتل، إضافة إلى تقييد ومنع احتجاجات التضامن مع الضحايا المطالبة بوقف الحرب علي غزة، بحجة أن ذلك يعد معاداة للسامية .

ويعود استهداف الإعلاميين في كل مكان يتواجدون فيه داخل قطاع غزة إلى الإعتقاد الإسرائيلي الغير مستند إلى دليل ، أن جميع الصحفيين والإعلاميين، بل أيضاً كل من يعيش في قطاع غزة، هم أعضاء في "حماس" وقوة النخبة التابعة لها، وقتلة ومغتصبون أو شركاء وداعمون للإرهاب، ولا يوجد أبرياء في غزة، لا نساء، ولا أطفال ولا صحفيون .

٢

١ - يمكن القول إن جزءاً من هذه المعايير ورد في الشرح الذي قدمته اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن المادة الثالثة المشتركة، والتي تميزت بوضوح صياغتها وسهولة الاستناد إليها عند محاولة تحديد ما إذا كان النزاع ذا طابع غير دولي، ينظر:

J. Pictet, the Geneva conventions of 12 August 1949 – Commentary on the IV Geneva convention relative to the protection of civilian persons in times of war (Geneva :ICRC ,1958), PP.35-36.

٢ - حنين مجادلة، "مقتل أكثر من ١١٠ صحفيين في غزة ونظراؤهم الإسرائيليون يلتزمون الصمت"، "هآرتس"، ٢٠٢٤/٨/٧ (بالعبرية).

الفرع الثاني: الهجوم المتعمد على الصحفيين

تشهد الساحة الدولية نزاعات مسلحة وصراعات تكاد تكون متواصلة، ويترتب عليها عادة آثار مدمرة من خسائر في الأرواح والممتلكات، وقد أثارت هذه النزاعات تساؤلات عديدة بشأن ما إذا كانت هناك قواعد تضبط سلوك الأطراف المنخرطة فيها، وبالرجوع إلى القانون الدولي، يتضح أن مثل هذه الضوابط قائمة بالفعل، إذ نصت عليها أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، إضافة إلى ما تضمنه قانون الحرب من قواعد تهدف إلى تقييد سلوك الأطراف المتحاربة ووضع حدود لعملياتها.

ينص القانون الدولي الإنساني على حظر استهداف الأشخاص الذين لا يشاركون في القتال أو الذين فقدوا القدرة على المشاركة فيه، ويشمل ذلك حماية حياتهم وسلامتهم البدنية من القتل، والتشويه والمعاملة القاسية والتعذيب، كما يمنع احتجاز الرهائن أو المساس بكرامة الأفراد عبر المعاملة المهينة، ولا يجوز إصدار الأحكام أو تنفيذ العقوبات، بما في ذلك الإعدامات، إلا أمام محكمة مختصة توفر الضمانات القضائية الأساسية المعترف بها دولياً.

غير أن هذه القواعد كثيراً ما تُخرق أثناء النزاعات المسلحة، ومن أبرز ما يتم انتهاكه حقوق الصحفيين، حيث يتعرضون لأشكال متعددة من الاعتداءات والانتهاكات الجسيمة، ومن بين أبرز صور الانتهاكات التي لحقت بهم:

أولاً: الانتهاكات المادية:

وتتمثل هذه الانتهاكات في الأفعال الموجهة ضد جسد الصحفي، والتي تعد مساساً بجرمة بدنه وقد تصل في بعض الحالات إلى إنهاء حياته، أما صور الانتهاكات الجسدية فتتمثل في الآتي:

- **الانتهاكات المفضية إلى إنهاء الحياة:** شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في أعداد الصحفيين الذين فقدوا حياتهم أثناء أداء مهامهم المهنية، وقد برز ذلك بوضوح خلال حرب غزة، وهو ما يعكس تصاعد الاستهداف المتعمد ضد الصحفيين من جهة، وعجز الجهود والمبادرات الدولية عن توفير الحماية الكافية لهم من جهة أخرى.
- **الانتهاكات الجسدية:** وتشمل مختلف أشكال الاعتداء البدني التي قد يتعرض لها الصحفيون مثل الضرب، أو الجرح، أو حتى الاغتصاب، بما يمثل انتهاكاً مباشراً لسلامتهم البدنية وكرامتهم الإنسانية.
- **الانتهاكات المرتبطة بالحقوق والحريات:** يعد الصحفيون من أكثر الفئات المدنية عرضة للتضييق خلال النزاعات المسلحة، إذ تفرض طبيعة عملهم الاقتراب من مناطق الاشتباكات لتغطية الأحداث، وهو ما يجعلهم عرضة لممارسات غير قانونية، من أبرزها الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي دون مبررات مشروعة.

١ - أنظر المادة ٣ المشتركة لاتفاقيات جنيف.

٢ مفيد عبد الجليل الصلاحي، حماية الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة في ضوء القانون الدولي الإنساني، المؤتمر العلمي الرابع للإعلام والقانون، كلية الحقوق - جامعة طنطا، ٢٠١٧م، ص ١٣ وما بعدها.

وتتصاعد الاعتداءات الجسدية التي يتعرض لها الصحفيون خلال فترات الحروب والنزاعات المسلحة، نتيجة طبيعة مهامهم المهنية التي تفرض عليهم العمل في بيئات شديدة الخطورة، سواء في النزاعات الدولية أو الداخلية .

ومن هذا الأساس أكد القانون الدولي الإنساني على ضرورة توفير الحماية للصحفيين باعتبارهم من الفئات المدنية، طالما لم يقوموا بأعمال تفقدتهم صفتهم كمدنيين.

ويحظر القانون الدولي الإنساني الدولي استهداف الصحفيين بأي أعمال عدائية تهدد حياتهم، ويعتبر ذلك من جرائم الحرب. كما يؤكد القانون على الحفاظ على صفتهم المدنية حتى عند وجود أشخاص بينهم لا ينطبق عليهم تعريف المدنيين، وتشمل الحماية منع القتل والإصابات المباشرة، إضافة إلى الامتناع عن الانتقام والعنف مثل التعذيب، والإخفاء القسري، والاعتقال التعسفي، وانتهاك الكرامة الشخصية، والتحرش الجنسي، واستهداف أفراد أسرهم، أما الصحفيون المرافقون للقوات المسلحة، فيستفيدون من الحماية المقررة لأسرى الحرب وفق اتفاقية جنيف الثالثة تشمل الحماية أيضاً مراعاة المخاطر الخاصة التي تواجه الإعلاميات والعاملات في وسائل الإعلام أثناء أداء مهامهن، كما يتعين على الدول المشاركة في النزاعات المسلحة الالتزام بعدة مبادئ أساسية، منها التمييز بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، والتأكد من أن الأضرار الجانبية المحتملة تتناسب مع الأهداف المشروعة، بالإضافة إلى اتباع مبدأ الاحتياط، مثل إصدار إنذارات مسبقة عند الحاجة.

ثانياً: الانتهاكات الممنوعة:

وتتمثل هذه الانتهاكات المباشرة في الأضرار النفسية والمعنوية التي تطل الصحفيين، دون أن تخلف بالضرورة آثاراً مادية ملموسة، ومن أبرز صورها التهديد، سواء بالتعود بالاعتداء الجسدي كالاختطاف، أو القتل، أو التعذيب، أو بالاحتجاز والمصادرة لمنشأتهم ومعداتهم، فضلاً عن منعهم من متابعة الأحداث أو ملاحقتهم قضائياً أو أمنياً، وهو ما يزرع الخوف والقلق في نفوسهم ويقيد أداء مهامهم في بيئات النزاع شديدة الخطورة.

وعلى الرغم من أن اتفاقيات جنيف لم تتطرق بشكل مباشر إلى مسألة الاعتداءات النفسية، إلا أن البروتوكول الإضافي الأول حظر جميع أشكال العنف أو التهديد به إذا كان الهدف منها إثارة الخوف بين السكان المدنيين، ويشمل ذلك الصحفيين باعتبارهم جزءاً من الفئة

١ - وعلى الرغم من أن البروتوكول الإضافي الثاني لم يتضمن نصوصاً صريحة بشأن الصحفيين، إلا أن حمايتهم من الاستهداف تُستمد من القاعدة العامة التي تحظر الاعتداء على المدنيين، وفق ما أوضحت قواعد بيانات القانون الدولي الإنساني الصادرة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

٢ البروتوكول الإضافي الأول في اتفاقيات جنيف.

٣ - فيما يتعلق بخطة العمل بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، رأت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في عدة قرارات أن العنف ضد الصحفيين، خاصة من قبل أجهزة الدولة، قد يشكل انتهاكاً ليس فقط للمادة (٣) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، التي تحظر التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة، بل أيضاً للحق في حرية التعبير المنصوص عليه في المادة (١٠)، بما في ذلك الحق في تلقي المعلومات ونقلها. ومن أبرز هذه القرارات القرار الصادر عن المحكمة عام (2013) في قضية *Najafli v. Azerbaijan*، أشارت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى أن أي تدابير عامة تحول دون قيام الصحفيين بمهامهم قد تثير إشكاليات بموجب المادة ١٠ من الاتفاقية الأوروبية، وأو ضحت المحكمة أنه، في هذه القضية، فإن تعرض الصحفي لسوء معاملة بدنية من قبل عناصر الدولة أثناء تأدية عمله المهني يُعد عائقاً خطيراً أمام ممارسته لحقه في الحصول على المعلومات ونقلها، ورغم دفع الحكومة بعدم وجود نية للتأثير على عمله الصحفي، رأت المحكمة أن استخدام القوة المفرطة وغير المبررة ضده يُشكل انتهاكاً للمادة ٣ من الاتفاقية، ويؤكد في الوقت ذاته حدوث تدخل غير مشروع في حقوقه المكفولة بالمادة ١٠.

٤ - المادة ٥١ من البروتوكول الإضافي الأول إلى اتفاقيات جنيف.

المدنية، وتندرج ضمن هذه الأفعال الاعتداءات اللفظية وأعمال التهريب والتهديد باستخدام القوة، إضافة إلى خطابات الكراهية والتحريض على التمييز أو العداء، وكذلك حملات التشويه التي تمس بكرامة الصحفي أو بسمعته المهنية.

وثقت العديد من المنظمات الدولية استهداف الصحفيين بشكل متزايد خلال العقود الماضية، ما يشير إلى وجود استراتيجية متعمدة لإسكات التقارير الصحفية وعرقلة توثيق الجرائم الدولية المحتملة، وأظهرت تقارير مثل "مراسلون بلا حدود" و"لجنة حماية الصحفيين" أن هذا النمط من الاستهداف يترك آثارا سلبية ليس على الصحفيين المستهدفين فقط، بل على المجتمع الصحفي بأكمله، مما يدفع بعضهم إلى ممارسة الرقابة الذاتية خوفا من المخاطر المحتملة.

وقد نشر الجيش الإسرائيلي في ٢٣/١٠/٢٠٢٤ أسماء صحفيين عاملين في قناة "الجزيرة" على لائحة الاستهداف بزعم منه أنهم مقاتلون في "حماس" و"الجهاد الإسلامي".^٢

المبحث الثاني: أسس حماية الصحفيين ومقراتهم أثناء النزاعات المسلحة

مع التطور في أساليب القتال واستخدام التكنولوجيا والأسلحة المتقدمة، ازدادت الخسائر بين المدنيين، مما استدعى وضع قواعد لضمان حمايتهم، وفي هذا السياق تبرز أهمية حماية الصحفيين وضمان سلامتهم أثناء النزاعات المسلحة، سواء كانت دولية أم غير دولية، وينطلق ذلك من مبدأ رئيس في القانون الدولي الإنساني يقضي بعدم استهداف الصحفيين المدنيين، مع توفير الحماية اللازمة عبر آليات تحددها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والدول الأطراف في النزاع، وقد أكدت اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، لا سيما الاتفاقية الرابعة، والبروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧، على اعتبار الصحفيين ضمن الفئة المدنية المحمية في أوقات الحرب.

المطلب الأول: حماية القانون الإنساني الدولي للصحفيين ومقراتهم

تتعرض مقار المؤسسات الصحفية في أوقات النزاعات المسلحة لاعتداءات مباشرة من قبل بعض أطراف القتال، رغم أنها تعد من الممتلكات المدنية البحتة ولا تستخدم لأغراض عسكرية، وغالبا ما تكون الجهات المسؤولة عن هذه الانتهاكات هي ذاتها التي ترتكب تجاوزات بحق الصحفيين أنفسهم، ولم يضع البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف تعريفا سلبيا محددا للأعيان المدنية، بل اكتفى بالنص على أن كل ما لا يعد هدفا عسكريا يعتبر من الأعيان المدنية، مشيرا في مادته (٥٢) إلى أمثلة لذلك مثل دور العبادة، والمسكن، والمدارس.

الفرع الأول: مصادر الانتهاكات بحق الصحفيين:

يعتمد القانون الدولي الإنساني في حماية الصحفيين على اعتبارهم مدنيين، مع مراعاة أن أماكن عملهم تعد أعيانا مدنية، وقد تناولت اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكول الإضافي الأول النزاعات المسلحة الدولية هذا المبدأ بشكل صريح لضمان سلامتهم ومنع استهدافهم.

١ - الأخطار التي تهدد حرية التعبير على الصعيد العالمي من جراء النزاع في غزة، المقررة الخاصة بحرية الرأي والتعبير، ٢٠٢٤.

٢ - أدري يحرض على 6 صحفيين في غزة ويتهممهم بالانتماء إلى حماس والجهاد الإسلامي، سكايز، ٢٤/١٠/٢٠٢٤.

٣ - المادة ٥٢ فقرة ١ من البروتوكول الأول.

تختلف الانتهاكات المرتكبة في النزاعات الدولية عن تلك في النزاعات غير الدولية. تحدد المادة (٤) من اتفاقية جنيف الثالثة الفئات المقاتلة والشروط اللازمة لمنحها صفة أسير حرب، بينما توضح التعليقات على المادة الأولى من البروتوكول الإضافي الأول نطاق تطبيقه والمبادئ الأساسية، كما أصدرت توصيات دولية تشدد على أهمية تطبيق بعض أحكام اتفاقيات جنيف الأربع في هذه الحالات، لا سيما فيما يتعلق بمعاملة الأسرى، مع الاعتراف لهم بصفة أسرى حرب وفق اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩، حتى إذا لم يكن النزاع دولياً بالكامل من حيث النطاق الجغرافي .

تشير المادة (٤) من اتفاقية جنيف الثالثة إلى الفئات التي تصنف كمقاتلة على النحو التالي:

1. أفراد القوات المسلحة لأي طرف في النزاع، بما في ذلك الميليشيات أو الوحدات التطوعية المدججة ضمن هذه القوات
 2. عناصر الميليشيات الأخرى أو التشكيلات المتطوعة، ومن ضمنها حركات المقاومة المنظمة المرتبطة بأحد أطراف النزاع.
 3. الأشخاص المنتمون إلى القوات النظامية الذين يبايعون حكومة أو سلطة غير معترف بها رسمياً من الدولة
- يطبق القانون الدولي الإنساني خلال النزاعات المسلحة، كما تطبق بعض قواعده في حالات الكوارث، ما يتيح للصحفيين الاستفادة من الحماية المنصوص عليها في المادة (٧٩) من البروتوكول الإضافي الأول.

الفرع الثاني: حماية الصحفيين في حالات الكوارث:

لا يعمل بأحكام القانون الدولي الإنساني في الكوارث إلا إذا كانت مرتبطة بنزاع مسلح. وفي هذا السياق، يميز القانون بين الكوارث الطبيعية وتلك الناشئة عن أفعال بشرية، ومن المهم أن يراعي الصحفيون هذا التمييز عند التغطية، وألا يستخدموا مصطلحي "كارثة" أو "أزمة إنسانية" إلا عند الضرورة، إذ إن مصطلح "كارثة" قد يصف وضعاً مأساوياً لكنه يقتصر إلى الدلالة القانونية، وبالتالي لا يترتب عليه حقوق للضحايا أو لمنظمات الإغاثة أو للمدنيين ومن بينهم الصحفيون، ومن ثم فإن الضمان الأول للحفاظ على الحقوق في هذه الحالات يكمن في اعتماد مصطلحات ذات مضمون قانوني واضح.

حماية الصحفيين في الحروب:

تعد حماية الصحفيين مسألة أساسية، حيث يكفل لهم القانون الدولي الإنساني الحماية سواء في أوقات السلم أو النزاعات المسلحة، كما أكدت الدساتير العالمية على صون حرية التعبير والصحافة وحماية المدنيين، باعتبار الدستور أعلى القوانين في الدولة، فيما نصت التشريعات الوطنية على هذه الحماية وأكدتها .

كفلت المعاهدات والمواثيق الدولية للصحفيين حق الأمان وممارسة العمل بحرية، فقد نصت المادة (١٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حرية الرأي والتعبير، بما يشمل تلقي المعلومات ونقلها، وقد امتدت هذه

١ - باسم خلف العساف ، حماية الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة ، الطبعة الأولى ، دار زهران للطباعة ، عمان ، سنة ٢٠١٥ ، ص ١٠٩ .

٢ - السيد عتيق، المندوب الصحفي البرلماني: دراسة جنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٤٠.

الحماية بشكل خاص للصحفيين العاملين في مناطق النزاعات المسلحة، حيث أقرت لجنة حقوق الإنسان عام ١٩٧٢ اتفاقاً دولياً لضمان سلامتهم، كما أكدت المادة (٧٩) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربع هذه الحماية^١.

خلال المؤتمر الدبلوماسي الذي عقد في جنيف بين عامي (١٩٧٤-١٩٧٧)، جرى التأكيد على ضرورة إدراج نص في البروتوكول الإضافي الأول يستكمل الفقرة الأولى من المادة (٤) في اتفاقية جنيف الثالثة، والمتعلق بحماية الصحفيين، وقد ترجم هذا التوجه في المادة (٧٩) من البروتوكول ذاته.

بموجب معيار المهام، يمنح البروتوكول الإضافي الأول الصحفيين حماية خاصة نظراً لتعرضهم المستمر لمخاطر النزاعات المسلحة في المناطق الخطرة، حيث تحدد المادة (٧٩) الإجراءات اللازمة لضمان سلامتهم أثناء أداء مهامهم.

تنص المادة (٧٩) من البروتوكول الإضافي الأول على تدابير لحماية الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة، وتشمل ما يلي:

1. تصنف المادة (١/٥٠) الصحفيين الذين يؤدون مهام مهنية خطيرة في مناطق النزاعات باعتبارهم مدنيين.
 2. تستمر حماية الصحفيين وفق أحكام الاتفاقيات والبروتوكول، شريطة عدم انخراطهم في أي نشاط يغير وضعهم كمدنيين، مع الأخذ في الاعتبار حقوق المراسلين الحربيين المعتمدين لدى القوات المسلحة وفق المادة (٤/٤-أ) من الاتفاقية الثالثة.
 3. يجوز تزويد الصحفيين ببطاقة تعريف وفق النموذج الوارد في الملحق (٢) من البروتوكول، تصدرها الدولة التي ينتمي إليها الصحفي أو جهة الأنباء التي يعمل معها، بهدف إثبات صفتهم المهنية.
- وعليه نص البروتوكول على منح الصحفيين صفة المدنيين، مع اشتراط الفقرة الثانية ألا يشاركوا بأي أعمال تؤثر على وضعهم المدني، أي عدم المشاركة المباشرة أو غير المباشرة في الأعمال العدائية، وقد يستغل هذا الشرط أحياناً من قبل أطراف النزاع لتبرير الانتهاكات ضد الصحفيين، خاصة في مناطق محتلة، كما يحدث في غزة، وفي المقابل استثنت الفقرة المراسلين الحربيين المعتمدين لدى القوات المسلحة، الذين يعتبرون غير مقاتلين ضمن القوات المسلحة وفق المادة (٤) من الاتفاقية الثالثة، ويستفيدون من حماية أسرى الحرب.
- كما تشير الفقرة الأخيرة من المادة (٧٩) إلى ضرورة أن تصدر كل حكومة بطاقة تعريف للصحفيين من رعاياها أو المقيمين في أراضيها أو المنتمين لجهاز البث فيها، تثبت صفتهم الصحفية، مع إلزامهم بارتداء علامة أو زي يميزهم.

يميز القانون الدولي الإنساني بين فئتين من الصحفيين في النزاعات المسلحة؛ المراسلون الحربيون المعتمدون لدى القوات المسلحة، والذين يرافقونها دون أن يكونوا جزءاً منها، يتمتعون عند وقوعهم في الأسر بالحماية المقررة لأسرى الحرب مع احتفاظهم بصفة المدنيين، أما الصحفيون الآخرون الذين يعملون في مناطق النزاع، فيظلون خاضعين للحماية المقررة للمدنيين، ما لم يباشروا أنشطة تفقدتهم صفتهم المدنية.

^١ القانون الدولي الإنساني: أصوله، أحكامه وتطبيقاته، سلسلة الدراسات 2007، ص ١٨١.

^٢ - وسائل الإعلام والقانون الدولي الإنساني، موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

المطلب الثاني: الحماية المقررة للصحفيين أثناء النزاعات المسلحة وفقا للاتفاقيات الدولية

أشارت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية إلى حماية الصحفيين العاملين في المناطق العسكرية دون انتمائهم للقوات المسلحة، اعتماداً على الحماية المقررة للمدنيين والأعيان المدنية في القانون الدولي الإنساني، بما يضمن عدم استهدافهم، ومن أهم هذه الاتفاقيات:

الفرع الأول: الحماية وفقاً لاتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧:

تنص اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ على أن الصحفيين الملحقين بالقوات العسكرية لا يعدون جزءاً منها، ويعاملون كأسرى حرب في حال أسره، وتشير المادة (١٣) إلى وجوب حصول المراسل الحربي على شهادة من السلطات العسكرية تثبت مرافقته للقوات، لضمان التمييز بينه وبين المقاتلين الفعليين .

الفرع الثاني: الحماية المقررة وفقاً لاتفاقية جنيف لسنة ١٩٢٩:

تنص اتفاقية جنيف لعام ١٩٢٩ الخاصة بمعاملة أسرى الحرب، في المادة (٨١) من القسم السابع، على أنه يعامل الأشخاص الذين يرافقون القوات المسلحة دون الانتماء المباشر إليها- مثل المراسلين الصحفيين والمخبرين والمقاولين، كأسرى حرب إذا وقعوا في قبضة العدو، شريطة حملهم تصريحاً من السلطات العسكرية التي كانوا يرافقونها، ويتوافق هذا مع المادة (١٣) من اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، إذ يضمن إثبات هوية المراسلين الحربيين المرافقين للقوات دون أن يكونوا جزءاً منها، ويمنح العدو الحق في تحديد ما إذا كان سيعتقلهم أم لا .

الفرع الثالث: الحماية وفقاً لاتفاقية جنيف الأولى والثانية والثالثة لسنة ١٩٤٩:

أكدت اتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بأسرى الحرب استمرار الحماية المقررة للمراسلين الحربيين، إذ نصت المادة (٤/٤) على أن بعض الفئات التي ترافق القوات المسلحة دون أن تدمج فيها، مثل المراسلين الحربيين، والطاقم المدني المشارك في تشغيل الطائرات العسكرية، ومتعهدي التموين، وأفراد وحدات العمل أو الخدمات الترفيهية، تعامل بمعاملة أسرى الحرب متى كانوا يحملون تصريحاً رسمياً من الجهة العسكرية المختصة.

حتى لو فقد الصحفي تصريحه أثناء النزاع، يعامل كأسرى حرب من قبل القوات العسكرية أو العدو وفق اتفاقية جنيف الثالثة، إلى أن تصدر المحكمة المختصة قرارها بشأن وضعه، مع مراعاة أن التصريح يسهل إثبات صفة المراسل الحربي لكنه ليس شرطاً مطلقاً .

http://www.icrc.org/web/eng/siteeng0.nsf/htmlall/section_ihl_media_and_ihl

١ - نص المادة ١٣ من اتفاقية لاهاي ١٩٠٧ على "أن يعامل الأشخاص الذين يكونون بمعية القوات المسلحة، دون أن يكونوا في الواقع جزءاً منهم كالمراسلين الصحفيين ومتعهدي التموين الذين يقعون في قبضة العدو ويعلمون عن حجزهم كأسرى حرب شريطة أن تعطي السلطة العسكرية للجيش الذي يرافقه تحويلاً بذلك " .

٢ - د/ أحمد أبو ألفاء، النظرية العامة للقانون الإنساني، دار النهضة العربية، القاهرة، ط٣، ٢٠١٣م، ص ١٥٥.

٣ - تنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة على أن الاتفاقية لا تنطبق على الأشخاص المشار إليهم في المادة ٤ ابتداءً من لحظة وقوعهم في يد العدو وحتى الإفراج النهائي عنهم وإعادةهم إلى الوطن، وفي حال وجود أي شك بشأن انتماء أشخاص شاركوا في عمل حربي، وسقطوا في يد العدو لأحد الفئات المحددة في المادة ٤، فإن هؤلاء الأشخاص يتمتعون بالحماية المقررة في الاتفاقية، إلى أن يُبت في وضعهم بواسطة محكمة مختصة.

الفرع الرابع: الحماية وفقا للبروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧:

جاء في المادة (١/٧٩) من البروتوكول الإضافي الأول أن الصحفيين الذين يباشرون أعمالاً مهنية في مناطق النزاع يعدون من المدنيين، أما الفقرة (٢/٧٩) فقد أكدت على ضرورة توفير الحماية لهم باعتبارهم مدنيين، وفقاً لأحكام الاتفاقيات والبروتوكول، شريطة ألا يقوموا بأنشطة تفقد هذه الصفة، وفي الوقت نفسه، يبقى للمراسلين الحربيين المعتمدين لدى القوات المسلحة الحق في التمتع بالحماية المقررة لهم بموجب المادة (٤/٤) من اتفاقية جنيف الثالثة.

المبحث الثالث: المسؤولية الدولية عن الانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة

تعرض الصحفيون خلال العدوان على غزة للعديد من الاعتداءات، ولم تقتصر الانتهاكات على استهدافهم شخصياً، بل شملت أيضاً تخريباً علنياً لاستهدافهم وقتلهم، مما في ذلك تهديد أسرهم، وذلك منذ أحداث "طوفان الأقصى" في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ وحتى الآن.

ولم تتوقف إسرائيل عن انتهاك حرية الصحافة في غزة، حيث أصدرت العديد من الجهات الدولية إدانتها، وسجلت التقارير اعتداءات متعددة على الصحفيين في القطاع، وأفاد تقرير لجنة حماية الصحفيين المنشور في يناير ٢٠٢٤ بأن ٨٣ صحفياً قتلوا منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ حتى ٢ مايو ٢٠٢٤، فيما ارتفع عدد الصحفيين الذين لقوا حتفهم على يد قوات الاحتلال حتى الآن إلى أكثر من ٢٣٨ صحفياً، وأكد المعهد الدولي للصحافة أن معظم حالات القتل كانت متعمدة، كما يقع أكثر من ٣٥٠ صحفياً في السجون الإسرائيلية، وهو ما يشكل انتهاكاً لقوانين الحرب^٢.

تنص نصوص القانون الدولي بوضوح على تجريم الاعتداءات ضد الصحفيين، إذ اعتبرت اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ والبروتوكولان الإضافيان لعام ١٩٧٧ هذه الأفعال من جرائم الحرب.

يعرف النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية جرائم الحرب بأنها "الانتهاكات الخطيرة للأعراف والقوانين التي تسري على النزاعات الدولية المسلحة، والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي وللقواعد السارية على النزاعات المسلحة ذات الطابع غير الدولي".

باعتبار الصحفيين مدنيين، فهم يستفيدون من الحماية المقررة للمدنيين، لا سيما مع تعرضهم لمخاطر إضافية بسبب طبيعة عملهم، وتشير المادة (٥/٨٥) من البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربع إلى أن أي اعتداء على الصحفيين كمدنيين أو على مقرات الصحافة كأعيان مدنية يصنف ضمن جرائم الحرب.

١ - رائد موسى، لم تكف باستهدافهم وعائلاتهم إسرائيل تعرض عالمياً ضد صحفيي غزة، الجزيرة نت، ١١ نوفمبر ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي <https://www.ajnet.me>

٢ - إليني بوليمينوبولو، تكميم الأفواه في فلسطين تهديد لحرية الإعلام، كلية القانون، جامعة حمد بن خليفة، ٢ مايو ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي <https://www.hbku.edu.qa>

٣ - مفيد عبد الجليل الصلاحي، حماية الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة في ضوء القانون الدولي الإنساني، ص ٣١.

ويترتب على ذلك فرض المسؤولية الدولية عن هذه الاعتداءات المصنفة كجرائم حرب، ومحاسبة مرتكبيها، باعتبار ذلك التزاما لا يمكن التنازل عنه، وينطبق هذا بشكل واضح على الانتهاكات الجسيمة التي تعرض لها الصحفيون خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، بما في ذلك الاختطاف والتعذيب والقتل والتهديد وغيرها من الجرائم البشعة.

المطلب الأول: آليات المسؤولية الدولية لجرائم الإعتداء علي الصحفيين

بالإضافة إلى آليات المحاسبة العادية أمام المحاكم الوطنية، تتوفر آليات دولية عدة للإبلاغ عن الانتهاكات ضد الصحفيين لضمان المحاسبة وعدم من الإفلات من العقاب، إلا أن هذه الآليات، رغم أهميتها علي المستوي النظري، إلا أنها لا تزال بعيدة عن تحقيق الأهداف المرجوة منها لحماية الصحفيين، قد يكون مرد ذلك مجموعة من العوامل، منها عدم القدرة على تنفيذ القرارات الصادرة عنها، لاسيما في ظل ضعف الإرادة السياسية والتعاون الطوعي من قبل الدول الأطراف، ونقص التمويل وصعوبة جمع الأدلة والمعايير المزدوجة في بعض الحالات.

الفرع الأول: مسؤولية الدولة والأفراد عن ارتكاب جرائم بحق الصحفيين

حماية الصحفيين ووسائل الإعلام أثناء النزاعات المسلحة من المسائل التي أكد عليها القانون الدولي، وتنقسم المسؤولية المتعلقة بالجرائم التي تقع عليهم إلى نوعين: مسؤولية الدول عن انتهاكات قواتها المسلحة بحق الصحفيين ووسائل الإعلام، ومسؤولية الأفراد الجنائية عن الجرائم الحربية التي يرتكبونها ضدهم.

أولاً: مسؤولية الدول عن انتهاكات قواتها المسلحة بحق الصحفيين ووسائل الإعلام:

تحمّل الدولة مسؤولية الأفعال التي ترتكبها قواتها المسلحة وفقاً للمادة (٧) من مشروع المواد المتعلقة بمسؤولية الدولة عن الأفعال الدولية غير المشروعة، الذي أعدته لجنة القانون الدولي، والتي تنص على أن "سلوك أي جهاز لدولة ما يعتبر عملاً من أعمال الدولة بموجب القانون الدولي إذا تجاوز سلطته أو خالف التعليمات".

تنص المادة (٣/٣) من اتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٤٩ على أن أي طرف متحارب يكون مسؤولاً عن الأعمال التي يرتكبها أفراد قواته المسلحة، وتشمل هذه المسؤولية أيضاً نصوصاً من اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة (مثل المواد ٥٧ و ٥٩) وبعض المواد المشتركة بين الاتفاقيات الأربع (٥١، ٥٢، ١٣١، ١٤٨)، والتي تؤكد عدم إمكانية إعفاء أي طرف من مسؤولية الانتهاكات الجسيمة. كما تنص المادة ٩١ من البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ على أن "طرف النزاع الذي ينتهك أحكام الاتفاقيات وهذا البروتوكول مسؤول عن دفع التعويض إذا اقتضت الحال، ويكون مسؤولاً عن جميع الأعمال التي يرتكبها الأشخاص الذين يشكلون جزءاً من قواته المسلحة".

تشمل مسؤولية الدولة عن أفعال قواتها المسلحة جميع الهجمات التي تستهدف المدنيين أو الصحفيين أو الأعيان المدنية، بما في ذلك المواقع غير المحصنة والمناطق المنزوعة السلاح، إلى جانب الهجمات العشوائية التي تسبب أضراراً للمدنيين أو للأعيان المدنية.

١ - جميل ح سين الضامن: المسؤولية الدولية عن انتهاك حماية الصحفيين ووسائل الإعلام أثناء النزاعات المسلحة في ضوء أحكام القانون الدولي، ماجستير في القانون الدولي، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر-الإمارات، طبعة ٢٠١٢ ص: ٢٧-٢٨.

ثانيا: مسؤولية الأفراد الجنائية عن الجرائم الحربية التي يرتكبوها ضدهم:

يسأل الأفراد جنائيا عن الانتهاكات التي ترتكب ضد الصحفيين في أوقات النزاعات المسلحة، حيث تصنف هذه الأفعال ضمن جرائم الحرب نظرا لاعتبار الصحفيين من المدنيين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧، ولا يقبل الدفع بتنفيذ أوامر صادرة من سلطة عليا كذريعة للإعفاء من المسؤولية، إذ رسخت القرارات الدولية مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية، كما نصت المادة (٤) من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية لعام ١٩٤٨ على أن: "يعاقب الأشخاص الذين يرتكبون جريمة إبادة الجنس أو أي من الأفعال المنصوص عليها في المادة ٣، سواء كانوا حكاما مسؤولين، أو موظفين عموميين، أو أفرادا عاديين".

رغم وجود منظومة قانونية دولية تهدف إلى ضمان حماية المدنيين والصحفيين ووسائل الإعلام، إلا أن حرية الصحفيين خلال النزاعات المسلحة ما زالت عرضة لانتهاكات متعددة، إذ تلجأ بعض الدول إلى تجاهل هذه القواعد أو تطبيقها بشكل انتقائي، وفي كثير من الأحيان يتم استخدام تشريعات الطوارئ لاعتبار الصحفيين في مرتبة المجرمين أو الإرهابيين، ويتضح ذلك في القضية المعروفة إعلاميا بـ "قضية الماريوت" في مصر، حيث صدر حكم بسجن صحفيين من قناة الجزيرة لثلاث سنوات، على الرغم من الجهود التي بذلتها منظمات حقوقية وإعلامية دولية للضغط من أجل الإفراج عنهم .

٢

الفرع الثاني: دور القضاء الدولي في جرائم الاعتداء على الصحفيين

أولا: دور محكمة العدل الدولية في التصدي لجرائم الاعتداء على الصحفيين:

تعد محكمة العدل الدولية الجهاز القضائي الرئيسي التابع للأمم المتحدة، وتناط بها مهمة الفصل في الخلافات القانونية التي تنشأ بين الدول، فضلا عن إصدار آراء استشارية بشأن المسائل القانونية التي تحال إليها من هيئات المنظمة المختلفة، ويقتصر حق التقاضي أمامها على الدول فقط، مع إمكانية أن تستعين المحكمة بالمعلومات المقدمة من المنظمات الدولية العامة المرتبطة بالقضية، أو أن تطلبها بمبادرة منها، ويغطي اختصاص المحكمة جميع المنازعات التي تعرض عليها، إلى جانب القضايا المحددة في ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات والمعاهدات النافذة .

تكون المحكمة مختصة في الحالات التالية:

1. عند وجود اتفاق خاص بين دولتين أو أكثر يحيل النزاع إلى المحكمة.
2. إذا وقعت الدولة مسبقا على بند يتيح للمحكمة النظر في أي نزاع مستقبلي مع دولة طرف أخرى يتعلق بتفسير أو تطبيق إحدى المعاهدات.

١ - د/ أحمد أبو الوفا، المصدر السابق، ص ١٦٣.

٢ - الصحافة في المناطق الساخنة تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا المنشور على موقعها

في ٣ أيار ٢٠١٤، الموقع الإلكتروني: www.aohr.org.uk.

٣ - النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

3. عند إصدار دولة طرف إعلاناً منفرداً تقر فيه بالصفة الإلزامية لاختصاص المحكمة في النزاعات مع دولة طرف أخرى، موافقة على هذا الاختصاص.

وفي ٢٩/١٢/٢٠٢٣، قدمت دولة جنوب أفريقيا عريضة إلى محكمة العدل الدولية، تطالب فيها بفتح قضية حول انتهاكات إسرائيل للالتزامات بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، فيما يتعلق بحقوق الفلسطينيين في قطاع غزة، كما طالبت المحكمة باتخاذ تدابير عاجلة لحماية الفلسطينيين من أضرار جسيمة لا يمكن تداركها، واستندت جنوب أفريقيا في طلبها إلى توقيع إسرائيل على الاتفاقية، ويقع النزاع ضمن اختصاص المحكمة للفصل في القضايا الناشئة بين الدول المتعاقدة بشأن تفسير أو تطبيق أو تنفيذ الاتفاقية، بما يشمل مسائل مسؤولية الدولة عن الإبادة الجماعية أو الأفعال الأخرى المنصوص عليها فيها.

وعلى الرغم من صعوبة تحديد الوسيلة الأنسب للاستفادة من هذه الآلية الدولية في الوقت الحاضر، يبقى البحث ضرورياً في جدوى التقدم بعريضة مستقلة أو إعلان التدخل في القضية الحاضرة أو أي إجراء آخر يعزز احتمال المحاسبة عن الجرائم المرتكبة في غزة، ومن ضمنها الإعتداءات على الصحفيين.

وعرفت المحكمة الدائمة للعدل النزاع الفلسطيني بأنه: "خلاف حول نقطة قانونية أو واقعية أو تناقض وتعارض للطروحات القانونية أو المنافع بين الدولتين".

وبصفة عامة ينشأ النزاع المسلح من عنصرين أساسيين هما المسلح والدولي حيث يجب أن يكون النزاع مسلح وقائم بين دولتين، بمجرد التعدي أو انتهاك أحد الأطراف المتنازعة لحقوق الإنسان ومنها الحقوق الخاصة بالمرأة وبشكل متعمد فيلزم حينها احترام وتطبيق الأسس الهامة للقانون الدولي الإنساني والتي نصت عليها الاتفاقيات الدولية، حيث أصبح واجباً على أطراف المنازعة -فلسطين وإسرائيل^٢- الالتزام بها عند اندلاع النزاع المسلح ومنها ما يأتي:

- يجب احترام أرواح الأشخاص الغير مشتركين في هذه الأعمال والأفعال العدائية وأيضاً العاجزين عن القتال وأن توفر لهم معاملة إنسانية وحماية دون أن يكون هناك أي تمييز.

- توفير الرعاية والحماية الكاملة للجرحى والمرضى من قبل الأطراف المتنازعة.

- يمنع قتل أو إصابة أحد من الأطراف المتنازعة إذا كان عاجزاً عن القتال أو استسلم.

^٢- د/كمال حماد، النزاعات الدولية (دراسة قانونية دولية في علم النزاعات)، الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص١٧.

^٣- يمكن الإشارة إلى النزاع أو الحرب التي شنها التحالف الأمريكي-البريطاني على العراق في عام ٢٠٠٣، بزعم البحث عن تدمير الأسلحة ذات الدمار الشامل في البلاد.

^٤- أحمد إشراقية، التطبيق الأمين للقانون الدولي الإنساني - تصنيف النزاعات المسلحة بين كفاية النص والحاجة إلى التعديل، مقدم إلى المؤتمر المنعقد في جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، كلية الحقوق -الأردن، د.ت، ص ٦.

^٥- نص المادة (١٤) من اتفاقية جنيف الرابعة الصادرة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.

^٦- المادة (٣٥/٢) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٧٧، وكذلك ينظر إلى القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة، الموقع الرسمي للجنة الدولية للصليب الأحمر بتاريخ ١٢/٢/١٩٩٨، www.icrc.com تاريخ الزيارة ٢٥/٨/٢٠٢٥.

- احترام أرواح المقاتلين والمدنيين التابعين لأحد طرفي النزاع ومعتقداتهم الدينية وأن يتم حمايتهم من أعمال العنف الانتقامية التي تمارس ضدهم .^١
- لكل شخص الحق أن يستفيد من الضمانات القضائية الأساسية ومنها عدم تعرضه للتعذيب البدني أو النفسي أو المعاملة الوحشية الغير أدمية الماسة بكرامة الإنسان .^٢
- يحظر استخدام الأسلحة أو ممارسة طرق ومواد الحرب القتالية والتي تؤدي إلى خسائر غير ضرورية أو تتسبب بحصول معاناة مفرطة للسكان المدنيين .^٣
- على الأطراف المتنازعة التمييز والتفرقة بين من هم مدنيين ومقاتلين حفاظا على حياة المدنيين وأن لا يكونوا عرضة للاعتداء أو المعاملة اللاإنسانية .^٤
- يحظر القانون الدولي الإنساني كل أفعال التهديد أو العنف بها والتي تهدف بصورة أساسية إلى بث الذعر والخوف بين السكان المدنيين وخاصة النساء .
- حظر توجيه الهجوم نحو المكان المخصص لايواء الجرحى والمرضى المدنيين خاصة النساء والأطفال -
- في حال ارتكاب أي جريمة بحق السكان المدنيين من قبل شخص تابع لأحد أطراف النزاع، يعاقب وفق النصوص القانونية المعمول بها، مع الالتزام بكافة الإجراءات القانونية المنصوص عليها قبل التحقيق وبعده، وأثناء المحاكمة، وكذلك عند تنفيذ الحكم .
- يحظر استغلال المدنيين وخاصة النساء والأطفال واستخدامهم كدروع بشرية لحماية أهداف عسكرية .

^١ - القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة، الموقع الرسمي للجنة الدولية للصليب الأحمر بتاريخ ٦/٤/٢٠٠٤ ، www.icrc.com

^٢ - المادة (٧٥ ف٢) من اتفاقية جنيف الرابعة والمتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب والصادرة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ .

^٣ - المادة (٢٠) من اتفاقية جنيف الرابعة سابقة الذكر.

^٤ - القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة، مقتطفات من اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الإضافية لعام ١٩٧٧، الموقع الرسمي للجنة الدولية للصليب الأحمر بتاريخ ٣١/١٢/١٩٩٨ ، www.icrc.com

^٥ - د/ وفاء محمد حسن، الطاقة النووية، الجنادرية للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٦ ، ص٢٥ .

^٦ - جون ماري هنكرتس، لويز دونوالد بك، بمساعدة كل من كارولين الفرمان، كنوت دوتمان وباتتست رول، القانون الدولي الإنساني العربي، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مع ١، القواعد، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١-١٥ .

^٧ - د/أمل بازجي، القانون الدولي الإنساني وقانون المنازعات المسلحة بين النظرية والواقع^٧، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق- كلية الحقوق ، مع ٢٠ ، ع (١)، ٢٠٠٤ ، ص ١١٠ .

المحكمة الجنائية الدولية:

تعنى المحكمة الجنائية الدولية بمحاكمة الأفراد المتورطين في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والعدوان، ويتم تحريك اختصاصها إما عبر إحالة من دولة عضو في نظامها الأساسي، أو من مجلس الأمن، أو بمبادرة مباشرة من المدعي العام لفتح التحقيق، ويشمل ذلك مساءلة الأشخاص الذين يرتكبون انتهاكات موجهة ضد الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة.

ورغم ما يثار من مخاوف مشروعة بشأن أداء المحكمة الجنائية الدولية، مثل بطء إجراءاتها واتهامها بالانتقائية وازدواجية المعايير، لاسيما في طريقة تعاملها مع الشكوى التي تقدمت بها فلسطين عقب العدوان الإسرائيلي على غزة في تموز/يوليو ٢٠١٤، فإنها ما زالت تعد من أهم الآليات الدولية المتاحة لتعزيز مبدأ المساءلة والحد من الإفلات من العقاب، وفي هذا السياق أصدرت المحكمة بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤ مذكرات توقيف بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع السابق يوآف غالانت، إضافة إلى محمد دياب إبراهيم المصري (المعروف بمحمد الضيف، أحد قادة حركة حماس)، وذلك استناداً إلى وجود أسباب معقولة للاعتقاد بمسؤوليتهم عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية .

٢

المطلب الثاني: آثار المسؤولية الدولية عن هذه الانتهاكات

يرى الفقه الدولي أن العمل غير المشروع هو أي فعل ينتهك أحكام القانون الدولي، سواء عبر مخالفة الاتفاقيات أو الأعراف الدولية أو مبادئ القانون العام، ويعد التعويض الأثر الطبيعي للمسؤولية الدولية، وقد أكدت محكمة العدل الدولية ذلك في حكمها الصادر بتاريخ ١٣/٩/١٩٢٨ في قضية شورزوف، معتبرة التعويض النتيجة القانونية لانتهاك الالتزام الدولي، كما ألزم مجلس الأمن الدول المسؤولة عن ارتكاب جرائم دولية بإصلاح الأضرار وتعويض الدول المتضررة، وهو ما طبق على جنوب إفريقيا بعد اعتدائها على أنغولا، وكذلك على إسرائيل إثر عدوانها على مفاعل تموز العراقي .

٣

ويشير التعويض إلى جبر الضرر قانونياً، ويترتب عليه تثبيت المسؤولية الدولية للدولة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، بحيث يشمل التعويض كافة الأضرار الناتجة عن تلك الانتهاكات، وقد نصت المادة (٩١) من البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ الملحق باتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ على أن أي طرف في النزاع يخل بأحكام الاتفاقية أو البروتوكول يكون ملزماً بتعويض الأضرار عند الاقتضاء، ويعتبر مسؤولاً عن جميع الأفعال التي يقتربها أفراد قواته المسلحة، كما أكدت المادة (١٢) من اتفاقية جنيف الثالثة والمادة (٢٩) من اتفاقية جنيف الرابعة على التزام الدولة بتحمل المسؤولية عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأشخاص المحميين، وذلك بصرف النظر عن المسؤولية الجنائية الفردية لمرتكبي تلك الأفعال.

١ - المحكمة الجنائية الدولية والارتياح الفلسطيني المشروع، علي سويدان، المفكرة القانونية، ٢٠٢٤/٤/٩

٢ - المحكمة الجنائية الدولية تصدر أمراً بالقبض على نتنياهو وغالانت: خطوة تاريخية للعدالة في فلسطين، المفكرة القانونية، ٢٠٢٤/١١/٢١

٣ - سجي عبد الكريم عبد الستار، حماية الصحفيين في القانون الدولي الإنساني، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط - كلية الحقوق، ٢٠١٧، ص ٩٢.

التعويض على الضحايا أو عائلاتهم:

يشمل ذلك الإقرار بحقوق المتضررين أو عائلاتهم نتيجة الانتهاكات، وتقديم التعويض عن الأضرار النفسية أو المادية التي لحقت بهم أو بأقاربهم، وقد نص البروتوكول الإضافي الأول، ونظام روما الأساسي على هذا المبدأ، وتؤكد النصوص الدولية على وجوب كفالة حق الضحايا في الإنصاف والتعويض عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ومن ذلك ما نص عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ويشترط أن يتم التعويض وفق مبادئ الشفافية وعدم التمييز، مع ضمان تمكين الضحايا من الاطلاع على المعلومات المتعلقة بآليات التعويض المتاحة لهم، وبما يضمن أن يكون التعويض متناسباً مع حجم الضرر الواقع، بما يسهم في الحد من تكرار الانتهاكات ومنع الإفلات من المسؤولية.

ومن أشكال التعويض أيضاً، الرد، أي إعادة الأمور إلى ما كانت عليه، مثل استرداد الحرية، أو إعادة الممتلكات، أو العودة إلى مكان الإقامة، والتعويض المادي عن الضرر النفسي، أو الجسدي، أو المادي، أو المعنوي، أو النفقات القانونية، أو الطبية، وإعادة التأهيل مثل الرعاية الطبية والنفسية، والترضية مثل وقف الانتهاكات أو الكشف عن الحقيقة أو الاعتذار العلني أو معاقبة مرتكبي الاعتداءات.

الخاتمة:

يتناول هذا البحث دور القانون الدولي في حماية الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة، وذلك في ظل ما يشهده العالم من تحديات متسارعة وصراعات متكررة، ومع ما تفرزه الحروب من معاناة إنسانية واسعة، وقد سعى المجتمع الدولي إلى إرساء قواعد تهدف إلى الحد من آثار النزاعات وحماية الفئات الأكثر عرضة للخطر، وهو ما تجسد بوضوح في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية لعام ١٩٧٧، إلى جانب الجهود السابقة مثل اتفاقية جنيف لعام ١٨٦٤ التي وضعت الأسس الأولى للقانون الدولي الإنساني.

اشتملت هذه الاتفاقيات على نصوص ومبادئ تهدف إلى حماية الفئات الأكثر هشاشة وفق القانون الدولي الإنساني، ومن بين هذه الفئات الصحفيون، نظراً للتحديات التي تواجههم في مناطق النزاع ودورهم المهم في نقل المعلومات إلى المجتمع الدولي، وقد جاءت هذه الحماية استجابة للجهود الدولية ولأسباب إنسانية مستندة إلى مبادئ القانون الدولي الإنساني.

ويخلص البحث إلى أن الصحافة تلعب دوراً مؤثراً في تشكيل الرأي العام، ما يجعل الصحفيين عرضة للاستهداف من قبل مجرمي الحرب أو الأنظمة التي لا تلتزم بالديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، ففي بعض الحالات تحاول هذه الجهات توجيه الإعلام بما يخدم مصالحها، بما يتعارض مع رسالة الصحافة الإنسانية التي تهدف إلى نقل الأحداث والحقائق بأمانة وحيادية، مع احترام النظام العام والآداب والذوق العام.

١ - تنص المادة (٩١) على أن الدولة تكون مسؤولة عن دفع التعويض، إذا اقتضت الحاجة، بإعتبارها مسؤولة عن كافة الأفعال التي يرتكبها الأشخاص، الذين يشكلون جزءاً من قواتها المسلحة.

٢ - نصت المادة (٧٥) على إمكانية إصدار أوامر مباشرة بحق المدانين، لتحديد أساليب مناسبة لتعويض الأضرار، التي لحقت بالضحايا، وتشمل رد الحقوق والتعويض، ورد الاعتبار، كما يمكن للمحكمة تنفيذ ذلك من خلال الصندوق الائتماني المنصوص عليه في المادة (٧٩) عند الحاجة.

نتائج البحث:

1. لم تحدد اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الأول تعريفا محددًا للصحفي، ما يترك مجالًا لتفسيرات واسعة.
2. يكتسب الصحفي بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني صفة المدني ويعامل على هذا الأساس، على الرغم من أن عمله في النزاعات المسلحة، كما هو الحال في غزة، يقتضي تواجده في مناطق خطرة لتغطية الأحداث مباشرة.
3. يفقد الصحفي الحماية المدنية إذا شارك في الأعمال العدائية.
4. تعد محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية مؤسستين قضائيتين دوليتين تعاقبان مرتكبي الجرائم الدولية، وتشكلان آلية فعالة لضمان الالتزام بالقانون الإنساني الدولي، بما يشمل الانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيين في غزة.

التوصيات:

١. تطوير الحماية القانونية الوطنية للصحفيين، والعمل على سن تشريعات واضحة تضمن للصحفيين حقهم في الحياة والحرية وسلامة الجسد وحماية مصادر المعلومات، مع إنشاء هيئات مستقلة تختص بمتابعة أي اعتداء يقع عليهم ومساءلة مرتكبيه.
٢. تفعيل آليات المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، واعتماد إجراءات قضائية وطنية ودولية لملاحقة كل من يشارك في جرائم استهداف الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة، وإحالة الانتهاكات الخطيرة إلى المحكمة الجنائية الدولية، وضمان إطلاق سراح الصحفيين المحتجزين أو المختطفين.
٣. تعزيز إجراءات السلامة المهنية في بيئات النزاع، وإلزام المؤسسات الإعلامية والجهات الحكومية بوضع خطط سلامة متكاملة تشمل التدريب، وتوفير أدوات الحماية، وتقييم مخاطر العمل في الميدان، بما يضمن الحد من تعرض الصحفيين للأذى.
٤. دعم التعاون الدولي في رصد الانتهاكات وحماية الصحفيين، وتشجيع التنسيق بين المنظمات الدولية والجهات الرسمية لتوثيق الانتهاكات ومتابعتها قانونيًا، وتقديم أشكال المساعدة اللازمة لتطوير برامج حماية الصحفيين في مناطق الصراع.
٥. الدفع نحو إقرار اتفاقية دولية خاصة بحماية الصحفيين في النزاعات المسلحة، والمطالبة بصياغة اتفاقية دولية ملزمة تدرج الاعتداء على الصحفيين ضمن الجرائم الدولية، وتحدد إجراءات تحقيق ومحاسبة فعالة، وتلزم الأطراف المتحاربة باحترام وضع الصحفي كمدني يتمتع بالحماية الكاملة.

المصادر:

أولاً: الكتب:

1. أحمد أبو الوفا، النظرية العامة للقانون الإنساني، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة لسنة ٢٠١٣.

2. باسم خلف العساف، حماية الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة، الطبعة الأولى، دار زهران للطباعة، عمان، سنة ٢٠١٥.
3. جميل حسين الضامن: المسؤولية الدولية عن انتهاك حماية الصحفيين ووسائل الإعلام أثناء النزاعات المسلحة في ضوء أحكام القانون الدولي، ماجستير في القانون الدولي، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر-الامارت، طبعة ٢٠١٢.
4. جويلي سعيد سالم تنفيذ القانون الدولي الانساني، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٣.
5. د/مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، الإسكندرية دار الكتب القانونية للنشر، ٢٠٠٨.
6. زايد علي زايد الغواري، حماية الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، جامعة المنصورة مصر، العدد ٨٠ لسنة ٢٠٢٢.
7. السيد عتيق، المندوب الصحفي البرلماني: دراسة جنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢.
8. عادل عبد الله المسدي، دوائر محكمة العدل الدولية ودورها في تسوية المنازعات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤.
9. عامر الزمالي، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني، منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، ١٩٩٧.
10. فارس جميل أبو خليل، وسائط الإعلام بين الكبت وحرية التعبير، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، طبعة ٢٠١١.
11. فاطمة مشهود، الحماية الدولية للصحفيين أثناء النزاعات المسلحة، كلية الحقوق، جامعة عبد الحميد بن باديس، سنة ٢٠١٩.
12. القانون الدولي الإنساني: أصوله، أحكامه وتطبيقاته، سلسلة الدراسات 2007.
13. كمال حماد، النزاعات الدولية (دراسة قانونية دولية في علم النزاعات)، ط ١، الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع ش. م. م، بيروت، لبنان، ١٩٩٨.
14. محمود محمد الجواهري، المراسل الحربي، دار المعارف، الإسكندرية، 1985.
15. وفاء محمد حسن، الطاقة النووية، الجنادرية للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠١٦.

ثانيا: الرسائل والأبحاث:

- ١ - كريمة مزوز، دور المنظمات الدولية الإعلامية في حماية الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة، رسالة دكتوراه، جامعة العربي، المهدي - أم البواقي، 2017 - 2016.
- ٢ - علاء الدين حويجي: حماية الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير بسكرة، 2020 - 2019.

٣- مالك عباس جثيوم ، التنظيم القانوني للنزاعات المسلحة غير الدولية ، رسالة ماجستير ، كلية القانون جامعة بابل ، سنة ٢٠١٢ .

٤- سحى عبد الكريم عبد الستار ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط كلية الحقوق ، سنة ٢٠١٧ .

ثالثاً: المقالات والتقارير:

١ - حنين مجادلة، "مقتل أكثر من ١١٠ صحفيين في غزة ونظراؤهم الإسرائيليين يلتزمون الصمت"، "هآرتس"، ٧/٨/٢٠٢٤ (بالعبرية)

٢- الصحافة في المناطق الساخنة تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا المنشور على موقعها في ٣ أيار ٢٠١٤، الموقع الإلكتروني: www.aohr.org.uk.

٣- مفيد عبد الجليل الصلاحي، حماية الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة في ضوء القانون الدولي الإنساني، المؤتمر العلمي الرابع للإعلام والقانون، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ٢٣- ٢٤ أبريل ٢٠١٧.

٤ - أحمد إشراقية ، بحث بعنوان: التطبيق الأمين للقانون الدولي الإنساني - تصنيف النزاعات المسلحة بين كفاية النص والحاجة إلى التعديل ، مقدم إلى المؤتمر المنعقد في جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ، كلية الحقوق ، الأردن .

٥- جون - ماري هنكرتس ، لويز دوزوالد - بك ، بمساعدة كل من كارولين الفرمان ، كنوت دورمان و بابتيست رول ، القانون الدولي الإنساني العربي ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، المجلد الأول - القواعد ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٧ .

٦ - د/أمل بازجي ، القانون الدولي الإنساني وقانون المنازعات المسلحة بين النظرية والواقع ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، جامعة دمشق ، كلية الحقوق ، مجلد ٢٠ ، عدد (١) ، ٢٠٠٤ .

٧ - وسائل الإعلام والقانون الدولي الإنساني" ، موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

http://www.icrc.org/web/eng/siteeng0.nsf/htmlall/section_ihl_media_and_ihl

٨ - رائد موسى ، لم نكتف باستهدافهم وعائلاتهم .. إسرائيل تحرض عالميا ضد صحفيي غزة، الجزيرة نت، ١١ نوفمبر ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي <https://www.ajnet.me>

٩- الصحافة في المناطق الساخنة تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا المنشور على موقعها

في ٣ أيار ٢٠١٤، الموقع الإلكتروني: www.aohr.org.uk.

١٠ - إليني بوليمينوبولو، تكميم الأفواه في فلسطين تهديد حرية الإعلام، كلية القانون، جامعة حمد بن خليفة، ٢ مايو ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي <https://www.hbku.edu.qa>

١١-أدرعي يحرض على 6 صحفيين في غزة ويتهمم بالانتماء إلى حماس والجهاد الإسلامي، سكايز، ٢٤/١٠/٢٠٢٤ .

١٢ - وسائل الإعلام والقانون الدولي الإنساني، موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

http://www.icrc.org/web/eng/siteeng0.nsf/htmlall/section_ihl_media_and_ihl

١٣- القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة ، الموقع الرسمي للجنة الدولية للصليب الأحمر بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٣١ ، www.icrc.com ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٨/٣٠ .

١٤ - القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة ، الموقع الرسمي للجنة الدولية للصليب الأحمر بتاريخ ٢٠٠٤ / ٤ / ٦ ، www.icrc.com ،

١٥- القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة ، مقتطفات من اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩ والبرتوكولان الإضافيان لعام ١٩٧٧ ، الموقع الرسمي للجنة الدولية للصليب الأحمر بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٣١ ، www.icrc.com

References.

1. Reporters Without Border, Handbook for Journalists (Paris: UNESCO, 2007),
2. La protection des journalistes dans les situations de conflit armé Centre d'étude de droit militaire et de droit de la guerre Journée d'étude du 22 octobre 2012.
3. J.Pictet ,the geneve conventions of 12 August 1949 – Commentary on the Iv Geneve convention relative to the protection of civilian persons in times of war (Geneva :ICRC ,1958
4. Medon، Ali Omar (2013). The basis of international responsibility and its principles towards Illegal actions in international law Malaysia، Universiti Kebangsaan Malaysia .

خامسا: الاتفاقيات والقوانين الدولية:

- ١ - مشروع " اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حماية الصحفيين المنخرطين في مهام مهنية خطيرة في مناطق النزاع "الأول من أغسطس ١٩٧٥
- ٢ - اتفاقية لاهاي الرابعة
- ٣ - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٩٤٨/١٢/١ المادة ١٩ .
- ٤ - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ١٦ /ديسمبر 1966 .
- ٥ - الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، لسنة ١٩٥٠ .
- ٦ - الاتفاقية الأمريكية لحماية حقوق الإنسان، سنة ١٩٦٩ .
- ٧- مشروع الإعلان العالمي لحماية الصحفيين في الدوحة لعام 2016 .

٨- البروتوکول الاختياري الأول عام ١٩٧٧.

٩- البروتوکول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٧٧

١٠- البروتوکول الإضافي الثاني الملحق لاتفاقيات جنيف سنة ١٩٧٧.

١١- اتفاقية لاهاي ١٩٠٧

12- النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.